



البنك المركزي العراقي

دائرة الاحصاء والابحاث
قسم الاقتصاد الكلي

التقرير الاقتصادي الفصلي للفصل الثاني 2022

المحتويات

1	المقدمة
2	القطاع الحقيقي
2	1. الناتج المحلي الإجمالي
7	2. التضخم
9	القطاع النقدي
9	1. التطورات النقدية
10	2. أدوات السياسة النقدية
12	تطورات القطاع المصرفي
12	1. القدرة الرأسمالية
12	2. الودائع المصرفية
13	3. الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية
14	4. أسعار الفائدة
16	5. مبادرات البنك المركزي العراقي
19	قطاع المالية العامة
19	1. الموازنة العامة
22	2. الدين العام الداخلي
24	القطاع الخارجي
24	1. حجم التجارة
26	2. ميزان المدفوعات

المقدمة

لا زالت الحرب الروسية الأوكرانية تلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي، إذ تُعد هاتين الدولتين مصدرين رئيسيين للعديد من السلع الأساسية، بما في ذلك الغاز والنفط والفحم والأسمدة والقمح والذرة والزيوت النباتية، حيث رافقت هذه الحرب ارتفاع مستويات الأسعار لأغلب السلع والخدمات خصوصاً أسعار الطاقة (النفط والغاز)، وأدى هذا الارتفاع إلى إنتعاش الإيرادات العامة في العراق خلال الفصل الثاني من عام 2022 مقارنة بذات الفصل من عام 2021، كما تأثر الاقتصاد العراقي سلباً بهذه الحرب فارتفعت مُعدّلات التضخم، وذلك لاعتماد العراق على الاستيرادات في تغطية جُل احتياجاته السلعية (المرتفعة أسعارها)، ومع إستمرار الاوضاع السياسية والاقتصادية على ما هي عليه، فإن الاقتصاد العراقي سيستمر بهذا الاتجاه على الأقل في المدى القصير.

حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لهذا الفصل نمواً مقارنة بالفصل ذاته من العام السابق نتيجة لزيادة إنتاج النفط الخام، إضافة إلى نمو أغلب النشاطات الاقتصادية نتيجة استمرار مبادرات البنك المركزي في تنشيط قطاعات (الصناعي، الزراعي، العقاري، الخدمي ...)، كما ارتفعت مُعدّلات التضخم لهذا الفصل مقارنة بالفصل ذاته من العام السابق، بسبب

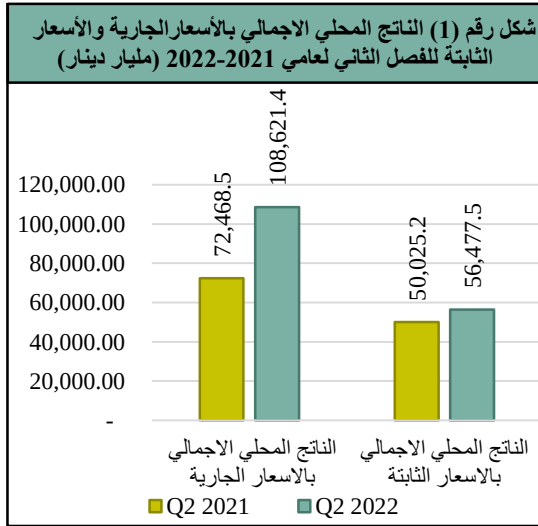
الظروف التي يمر بها العالم من توترات سياسية أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة وأغلب السلع الأساسية.

وشهد القطاع النقدي تطوّرات عديدة، حيث ارتفع رصيد عرض النقد (M1) و (M2)، كما سجّلت الاحتياطات الأجنبية ارتفاعاً نتيجة لارتفاع الإيرادات النفطية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط عالمياً، وزيادة رصيد الذهب، أمّا فيما يخص القطاع المصرفي، فقد ارتفعت رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق ورصيد الودائع والائتمان النقدي لدى المصارف لهذا الفصل مقارنة بالفصل ذاته من العام السابق.

وبالانتقال الى القطاع المالي نجد ارتفاع الإيرادات العامة والنفقات العامة بشقيها الجاري والاستثماري، وشهد القطاع الخارجي تطوّراً بنمو الصادرات والاستيرادات نتيجة عودة الحياة بعد رفع القيود المتعلقة بوباء كورونا.

فيما ساهمت المبادرات التي أطلقها البنك المركزي بتمويل الوحدات السكنية ومشاريع القطاع الخاص في توفير فرص العمل، وقد وصلت المبالغ الممنوحة من المبادرات إلى ما يقارب نسبة (60%)، وهو ما يعني أن هناك إمكانية زيادة فرص العمل وتمويل مختلف المشاريع مستقبلاً عبر الاستفادة من بقية مبالغ المبادرات.

(1)، تأتي هذه الزيادة بالدرجة الأساس إلى ارتفاع تصدير كميات النفط الخام بنسبة (12.1%)، فضلاً عن زيادة أسعار النفط الخام بنسبة (65%) قياساً بنفس الفصل من العام السابق. كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بدون النفط بنسبة (13.4%) قياساً بذات الفصل من العام السابق.



3.1 الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة:

شكّل قطاع التعدين والمقالع بضمنه قطاع النفط الخام النسبة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفصل الثاني 2022 بنسبة (56.6%) من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغت نسب مساهمة باقي النشاطات (43.4%)، فيما احتل قطاع النقل والاتصالات والخزن المرتبة الثانية وبنسبة (9.9%)، وجاء قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية بالمرتبة

1. الناتج المحلي الإجمالي

1.1 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة:

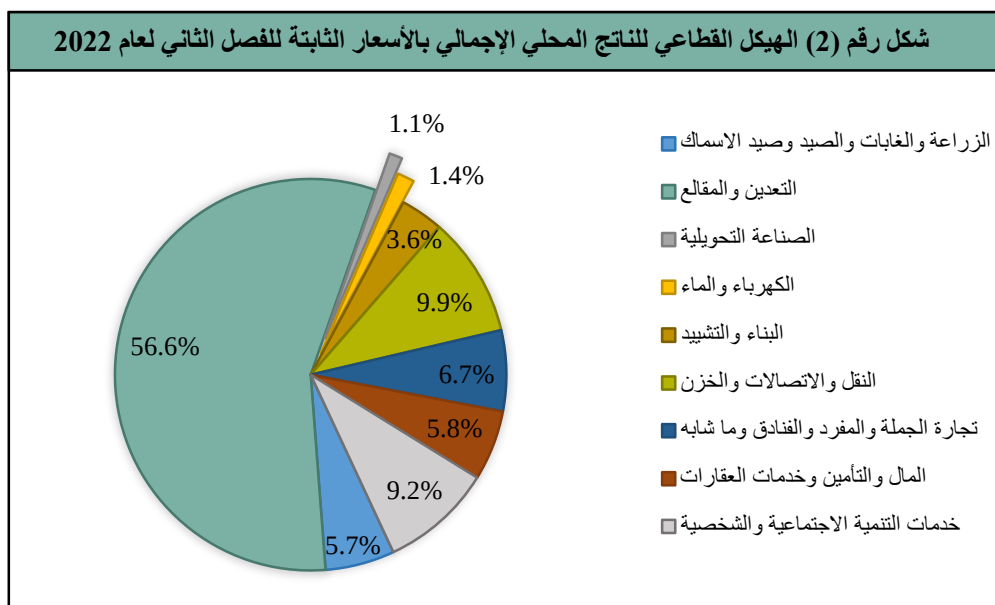
شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفصل الثاني من عام 2022 نمواً بنسبة (12.9%) ليلبلغ (56,477.5) مليار دينار مقابل (50,025.2) مليار دينار لذات الفصل من العام السابق كما في الشكل رقم (1)، ويُعزى هذا الارتفاع بالدرجة الأساس إلى ارتفاع إنتاج النفط الخام بنسبة (14.9%) الناجم عن ارتفاع حصة الإنتاج وفق اتفاق أوبك+، فضلاً عن الارتفاع الحاصل في باقي النشاطات بنسبة (10.9%) نتيجة التحسن الحاصل في أغلب القطاعات الاقتصادية بعد استمرار التعافي من أزمة كورونا بشكلٍ تدريجي، فيما سجّل الناتج المحلي بدون النفط هو الآخر نمواً ملحوظاً بنسبة (10.0%) نتيجة الارتفاع في أغلب القطاعات، باستثناء كلٍّ من قطاعي تجارة الجملة والمفرد والفنادق وقطاع التنمية الاجتماعية بسبب عدم اقرار الموازنة التي اثرت بشكلٍ واضح على نشاطات الحكومة.

2.1 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:

سجّل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لهذا الفصل نمواً ملحوظاً بلغت نسبته (49.9%) ليسجّل (108,621.4) مليار دينار مقابل (72,468.5) مليار دينار لذات الفصل من العام السابق كما في الشكل رقم

(1.1%)، وكما موضح أدناه في الشكل رقم (2).

الثالثة بنسبة (9.2%) فيما سجّل قطاع الصناعة التحويلية أدنى نسبة مساهمة لتبلغ



جدول رقم (1) الأهمية النسبية للنشاطات الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

النشاطات الاقتصادية	نسبة النمو %	الأهمية النسبية %
التعدين والمقالع	15.3	56.6
النقل والخزن والاتصالات	24.8	9.9
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	-1.3	9.2
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	-17.8	6.7
المال والتأمين وخدمات العقارات	13.9	5.8
الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك	19.3	5.7
البناء والتشييد	113.5	3.6
الكهرباء والماء	9.5	1.4
الصناعة التحويلية	20.6	1.1

الاقتصاد من خلال ارتفاع مساهمة خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية بعد استبعاد قطاع النفط.

ويتضح من الهيكل القطاعي ان قطاع النفط هو القطاع المهيمن على تكوين الناتج بالأسعار الثابتة من جانب وإلى ضعف مساهمة بقية القطاعات السلعية من جانب آخر، فضلاً عن وضوح دور الدولة في

4.1 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب مجاميع النشاطات (السلعية، التوزيعية، الخدمية)

شهدت مجاميع النشاطات نمواً خلال هذا الفصل قياساً بالفصل السابق، إذ شهدت النشاطات السلعية نمواً بنسبة (18.4%) وهذا ناجم عن ارتفاع النمو في النشاط النفطي، فيما نمت النشاطات التوزيعية بنسبة (6.6%) نتيجة ارتفاع كُلف من النقل والاتصالات ونشاط البنوك والتأمين. كما انخفضت النشاطات الخدمية بنسبة (0.3%) نتيجة الانخفاض الحاصل في

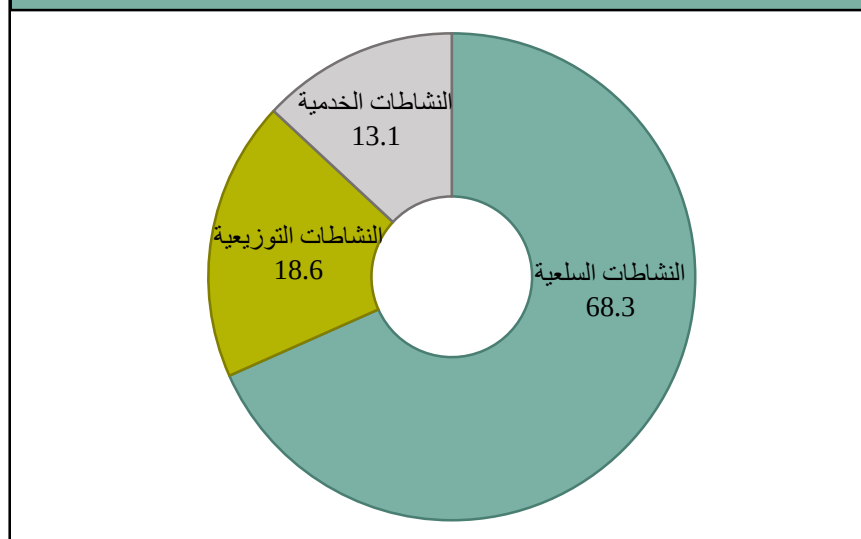
نشاط خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية.

أما على مستوى المساهمة النسبية فلا زالت النشاطات السلعية تحتل المرتبة الأولى بنسبة مساهمة بلغت (68.4%)، فيما احتلت النشاطات التوزيعية المرتبة الثانية ونسبة مساهمة بلغت (18.6%) وهذا يدل على الريعية كون ان نشاط النفط الخام هو المكون الأساسي للنشاطات السلعية، واحتلت النشاطات الخدمية المرتبة الثالثة وبنسبة (13.1%).

جدول رقم (2) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب مجاميع النشاطات (السلعية، التوزيعية، الخدمية) (مليون دينار)

النشاطات الاقتصادية	Q2 2021	Q2 2022	النمو %	الأهمية النسبية %
النشاطات السلعية	33,044,489	39,119,751	18.4	68.3
النشاطات التوزيعية	9,976,875	10,633,242	6.6	18.6
النشاطات الخدمية	7,498,197	7,477,045	-0.3	13.1
المجموع	50,519,561	57,230,038	13.3	100

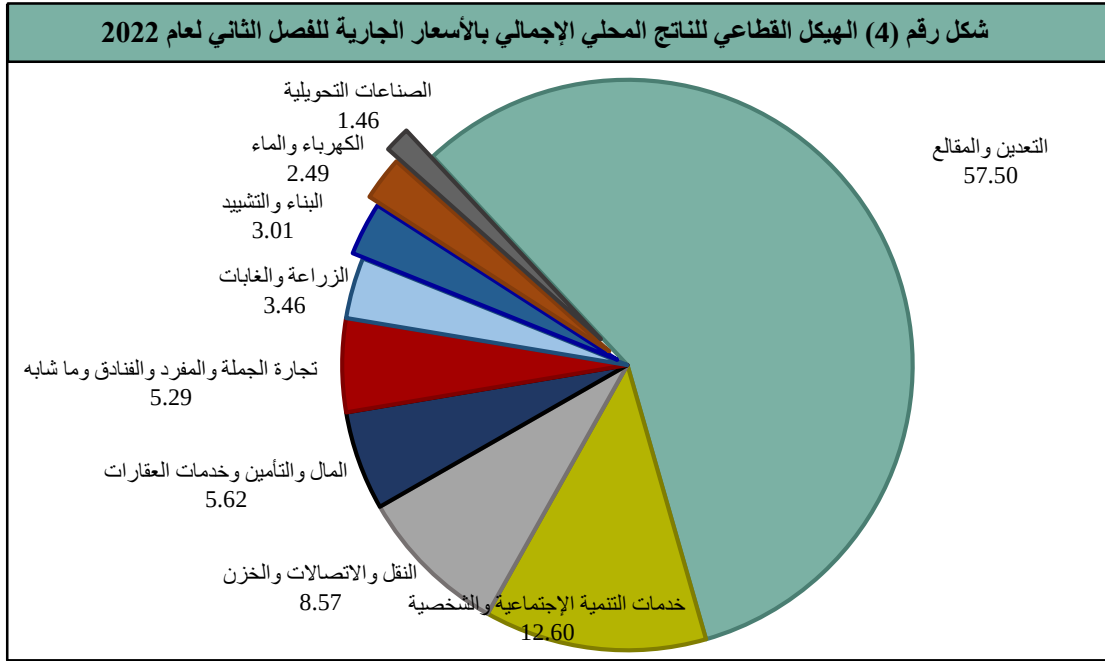
شكل رقم (3) الأهمية النسبية للهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي (%) للفصل الثاني 2022



5.1 الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:

شكل قطاع التعدين والمقالع بضمنه قطاع النفط الخام النسبة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفصل الثاني 2022 بنسبة (57.5%) من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغت نسب مساهمة باقي

النشاطات (42.5%). احتلت خدمات التنمية الاجتماعية المرتبة الثانية ونسبة (12.6%)، وجاء قطاع النقل والاتصالات بالمرتبة الثالثة بنسبة (8.6%) فيما سجل قطاع الصناعة التحويلية أدنى نسبة مساهمة لتبلغ (1.5%)، وكما موضح أدناه في الشكل رقم (4).



جدول رقم (3) الأهمية النسبية للنشاطات الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

النشاطات الاقتصادية	نسبة النمو %	الأهمية النسبية %
التعدين والمقالع	95.0	57.50
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	9.6	12.60
النقل والاتصالات والخزن	31.5	8.57
المال والتأمين وخدمات العقارات	16.1	5.62
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	-12.1	5.29
الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك	-7.0	3.46
البناء والتشييد	99.3	3.01
الكهرباء والماء	32.5	2.49
الصناعة التحويلية	21.0	1.46

ويتضح من الهيكل القطاعي ان قطاع النفط هو القطاع المهيمن على تكوين الناتج بالأسعار الجارية من جانب والى ضعف مساهمة بقية القطاعات السلعية فضلاً عن وضوح دور الدولة في الاقتصاد من خلال ارتفاع مساهمة خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية بعد استبعاد قطاع النفط.

6.1 الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية حسب مجاميع النشاطات (السلعية، التوزيعية، الخدمية)

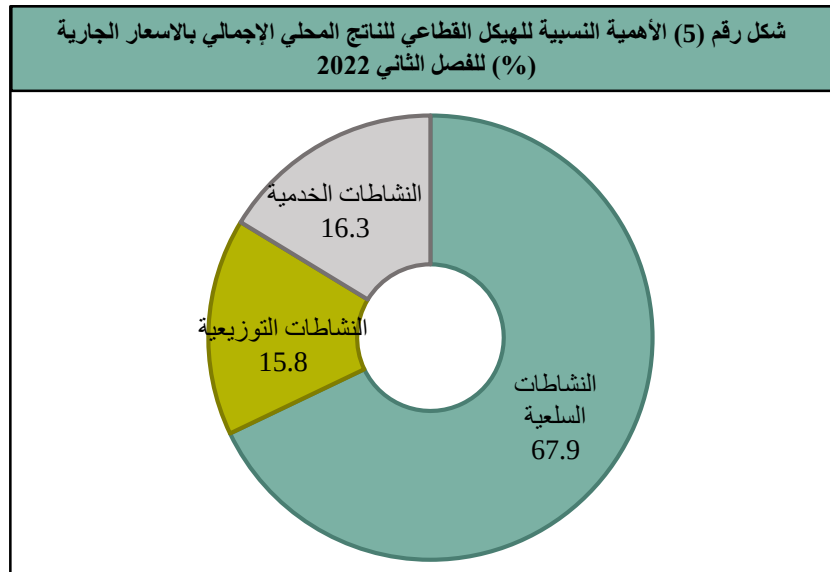
شهدت مجاميع النشاطات نمواً خلال هذا الفصل قياساً بالفصل السابق، إذ شهدت النشاطات السلعية نمواً بنسبة (79.7%) وهذا ناجم عن ارتفاع النمو في النشاط

النفطي بشكل ملحوظ، فيما نمت النشاطات التوزيعية بنسبة (14.3%) نتيجة ارتفاع كل من النقل والاتصالات ونشاط البنوك والتأمين بالرغم من انخفاض نشاط تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه. كما ارتفعت النشاطات الخدمية بنسبة (8.2%) نتيجة الارتفاع الحاصل في نشاط خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية وملكية دور السكن. أما على مستوى المساهمة النسبية فلا زالت النشاطات السلعية تحتل المرتبة الاولى بنسبة مساهمة بلغت (67.9%)، فيما احتلت النشاطات الخدمية المرتبة الثانية وبنسبة مساهمة بلغت (16.3%) واحتلت النشاطات التوزيعية المرتبة الثالثة (15.8%).

جدول رقم (4) الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية حسب مجاميع النشاطات (السلعية، التوزيعية، الخدمية) (مليون دينار)

النشاطات الاقتصادية	Q2 2021	Q2 2022	النمو %	الاهمية النسبية %
النشاطات السلعية	41,596,334.3	74,736,152	79.7	67.9
النشاطات التوزيعية	15,209,064.8	17,376,825.6	14.3	15.8
النشاطات الخدمية	16,565,405.1	17,924,253.6	8.2	16.3
المجموع	73,370,804.2	110,037,231.3	50.0	100

شكل رقم (5) الأهمية النسبية للهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية (%) للفصل الثاني 2022



2. التضخم

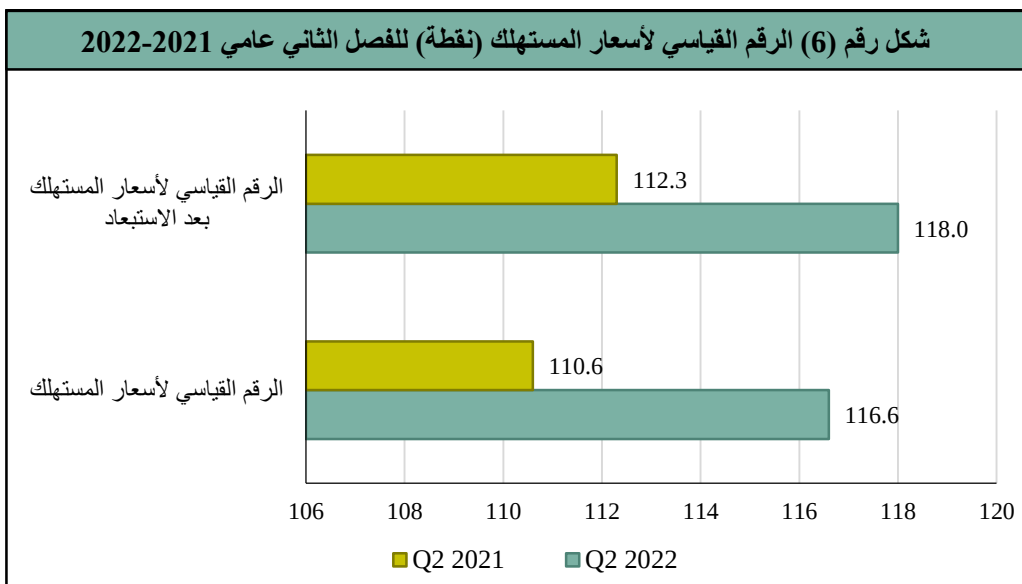
يسجل التضخم في بعض الاقتصادات معدلات متصاعدة بأسرع وتيرة منذ أربعة عقود، في الوقت الذي أدى فيه نقص المعروض في أسواق العمل إلى زيادة ارتفاع الأجور وتسبب هذا في إثارة المخاوف بشأن إمكانية أن تصبح هذه الأوضاع داعمة لذاتها فتفضي إلى دوامة من الأجور والأسعار المتزايدة في حلقة مستمرة طويلة الأمد يؤدي فيها التضخم إلى ارتفاع نمو الأجور مما يغذي بدوره زيادة ارتفاع التضخم.

سجل معدل التضخم العام للرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق خلال الفصل الثاني لعام 2022 ارتفاعاً بنسبة (5.4%) قياساً بذات الفصل من العام السابق، إذ بلغ (116.6) نقطة مقابل (110.6) نقطة، ويُعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع كل فقراته بسبب الظروف العالمية والسياسية لاسيما وأن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على الاستيرادات لتغطية الاستهلاك.

سجل الرقم القياسي بعد استبعاد فقرتي (الفواكه والخضروات، المشتقات النفطية)، ارتفاعاً بنسبة (5.0%) قياساً بذات الفصل من العام السابق، إذ سجل (118.0) نقطة للفصل الثاني عام 2022 مقابل (112.3) نقطة لذات الفصل من عام 2021 كما في الشكل رقم (6).

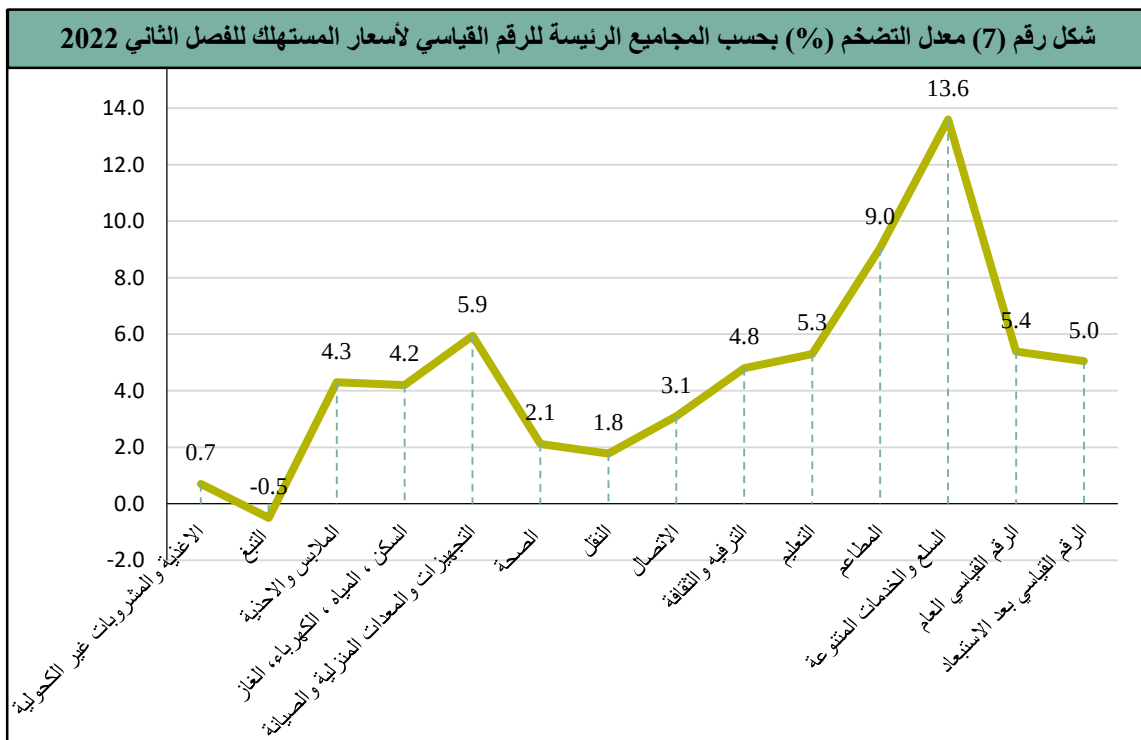
ساهمت مجاميع سلة المستهلك في ارتفاع معدلات التضخم خلال هذا الفصل ليلبلغ أعلى ارتفاع في فقرة السلع المتنوعة لتسجل (13.6%) فيما سجلت المطاعم والفنادق وفترة الاغذية المشروبات الغذائية ما يقارب (9.0%) ، (8.0%) على التوالي، فيما سجلت فقرة النقل ادنى مستوى لتبلغ (1.8%)، كما في الشكل رقم (7). في ذات الوقت سجلت فقرة التبغ انخفاضاً بنسبة (0.6%-) ويُعزى ذلك إلى انخفاض أسعار التبغ العالمية.

وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الذي صدر عن صندوق النقد العربي لشهر نيسان 2022 تعكس التوقعات ارتفاعاً في معدلات التضخم في الدول العربية لعام 2022 باستثناء السعودية، ويأتي ذلك نتيجة للتحديات المترتبة من سلاسل الإمداد الدولية والارتفاعات المسجلة في أسعار السلع الزراعية والصناعية ومواد الطاقة، وفقاً للتقرير فإن ارتفاع مستويات التضخم يعود إلى تأثير الزيادة في مستويات الطلب الكلي، رفع معدلات ضرائب الاستهلاك في بعض الدول العربية، الأثر الناتج عن انخفاض قيمة بعض العملات العربية مقابل العملات الرئيسية وتأثير عوامل تضخمية أخرى تختلف من دولة عربية لأخرى ليسجل متوسط معدل التضخم للدول العربية نحو (7.5%) في عام 2022 مقارنة مع (5.7%) في عام 2021، بينما من المتوقع تراجع معدل التضخم نسبياً في عام 2023 ليصل إلى (7.0%).

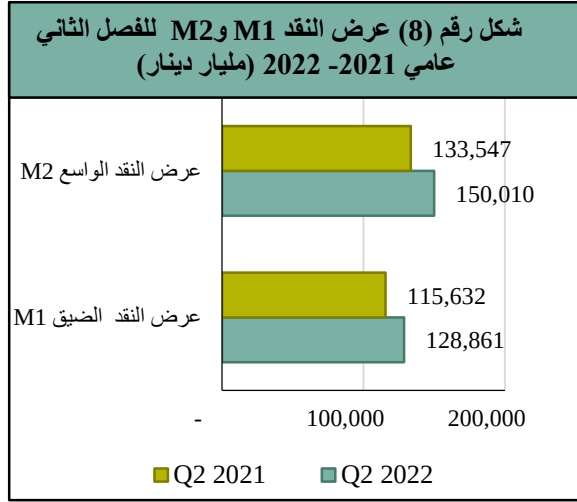


السياسة النقدية في الحد من التضخم المستورد
عن طريق استخدام سعر الصرف كمثبت
إسمي.

من جانب آخر نجد ان التضخم في العراق هو
أقل من التضخم العالمي البالغ (8.6%) في
الفصل الثاني عام 2022 ممّا يعني نجاح



منخفضة في عرض النقد لتبلغ (14.1%) بالرغم من ارتفاعه قياساً بالعام السابق البالغة (13.4%) ممّا يشكّل ضغطاً على البنك المركزي في تنفيذ سياساته كون النسبة الأكبر من عرض النقد هي خارج البنوك.



1.3 الاحتياطات الأجنبية

سجّل رصيد الاحتياطات الأجنبية نهاية الفصل الثاني لعام 2022 ارتفاعاً بنسبة (24.6%) ليبلغ (108.4) ترليون دينار مقابل (87) ترليون دينار للفصل ذاته من العام السابق، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع كلّ من الاستثمارات والذهب بنسبة (25.4%)، (39.2%) على التوالي، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع إيرادات النفط بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية من جانب وإلى تعزيز رصيد البنك من الذهب بعد شراء ما يقارب (34) طن خلال هذا الفصل، بالمقابل انخفض رصيد النقد الأجنبي في خزائن البنك المركزي

1. التطوّرات النقدية:

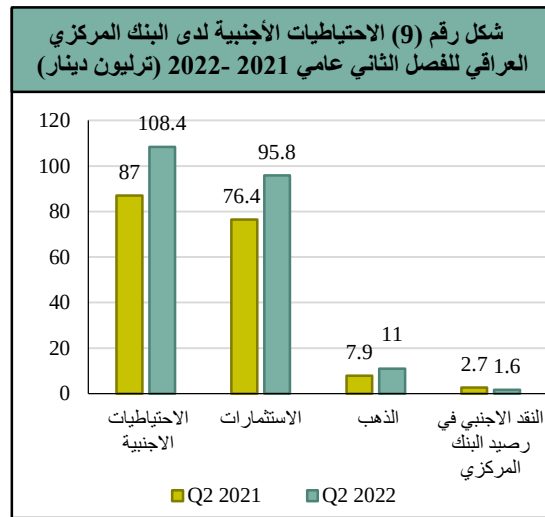
1.1 عرض النقد بالمفهوم الضيق M1

سجّل رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق نهاية الفصل الثاني 2022 ارتفاعاً بنسبة (11.4%) ليسجّل (128,861) مليار دينار مقابل (115,632) مليار دينار لذات الفصل من العام السابق، ويُعزى ذلك إلى الارتفاع الحاصل في كلّ من الودائع الجارية والعملة خارج البنوك بنسبة (12.9%) و (10.5%) على التوالي، والذي جاء نتيجة زيادة المبادرات والقروض المقدمة من قبل البنك المركزي والمصارف، فضلاً عن ارتفاع الإنفاق العام الذي يُمول عن طريق زيادة مشتريات وزارة المالية من الدينار من البنك المركزي بشكل يفوق مبيعات البنك عن طريق نافذة بيع العملة.

1.2 عرض النقد بالمفهوم الواسع M2

ارتفع رصيد عرض النقد بالمعنى الواسع M2 نهاية الفصل الثاني 2022 بنسبة (12.3%) إذ بلغ (150,010) مليار دينار، مقابل (133,547) مليار دينار للفصل ذاته من العام السابق، وجاءت هذه الزيادة كمحصلة لنمو عرض النقد الضيق (M1) بنسبة (11.4%) والودائع الأخرى (الثابتة، التوفير والبريد والتأمينات) بنسبة (18.1%)، من جانب آخر لا زالت الودائع الأخرى تشكّل نسب

بنسبة (41.2%-) وهذا الانخفاض لا يؤثر على أداء السياسة الاقتصادية أو الاستقرار المالي إذ أن رصيد النقد الأجنبي في البنك المركزي العراقي لا تتجاوز نسبته (1.5%) من إجمالي الاحتياطيات الأجنبية، بالمقابل سجل مؤشر نسبة الاحتياطيات إلى عرض النقد الواسع نسبة (72.3%) وهي أعلى بكثير من النسبة المعيارية البالغة (20%)، مما يدل على كفاءة السياسة النقدية في إدارة الاحتياطيات.



2. أدوات السياسة النقدية

2.1 نافذة بيع العملة

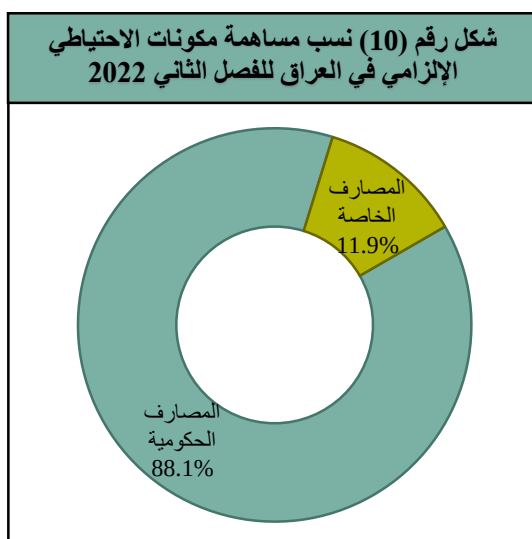
- سجلت الكميات المباعة من الدولار الأمريكي عبر نافذة بيع العملة في البنك المركزي للفصل الثاني 2022 ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة (19.8%) لتبلغ (12.7) مليار دولار مقابل (10.6) مليار دولار

لذات الفصل من العام السابق، ويُعزى ذلك إلى زيادة مبيعات البنك من الحوالة وتعزيز الرصيد في الخارج بنسبة (16.5%) والتي تشكل نسبة (83.3%) من إجمالي مبيعات الدولار فضلاً عن زيادة مبيعات النقد بنسبة (45.2%) والذي يشكل نسبة (16.7%) من إجمالي مبيعات الدولار عبر النافذة.

- سجلت مشتريات البنك المركزي للدولار الأمريكي من وزارة المالية خلال الفصل الثاني 2022 ارتفاعاً بنسبة (33.9%) إذ بلغت (15.7) مليار دولار، مقابل (11.7) مليار دولار لذات الفصل من العام السابق، وهذا ناجم عن زيادة الإنفاق الحكومي مع انخفاض نسبة الإيرادات الدينارية للحكومة إلى الإيرادات العامة، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على مشتريات الدينار من البنك المركزي.

- حافظ سعر بيع الدولار عبر نافذة بيع العملة الأجنبية على قيمته البالغة (1470) دينار لكل دولار، في حين سجل معدل سعر صرف الدولار تجاه الدينار في السوق المحلية انخفاضاً بنسبة (0.3%-) إذ بلغ (1478.7) دينار للدولار الأمريكي للفصل الثاني من عام 2022 مقارنة بـ (1483.0) دينار لكل دولار أمريكي عام 2021، فيما بلغت فجوة سعر الصرف عام

رصيد الودائع لدى المصارف العاملة في العراق
بنسبة (19.9%).



2022 (0.6%) وهذا يدل على
فاعلية السياسة النقدية في المحافظة
على استقرار سوق الصرف خلال هذا
الفصل إذ أنها لم تتجاوز النسبة
المعيارية البالغة (2±%).

جدول رقم (5) مُعدّل سعر الصرف الرسمي والموازي
للفصل الثاني عامي (2021-2022) دينار لكل دولار

التفاصيل	Q2 2021	Q2 2022
مُعدّل سعر الصرف الرسمي	1,470	1,470
مُعدّل سعر الصرف الموازي (السوق)	1,483	1,479
الفجوة %	0.9	0.6

الفجوة = سعر الصرف الموازي/سعر الصرف الرسمي*100-100

2.2 الاحتياطي الإلزامي

سجّل رصيد الاحتياطي الإلزامي في الفصل
الثاني لعام 2022 ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته
(28.0%)، إذ بلغ (11.9) ترليون دينار مقابل
(9.3) ترليون دينار لذات الفصل من العام
السابق، وجاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع
الاحتياطي الإلزامي لدى المصارف الحكومية
بنسبة (28.9%) والتي تشكّل (88.1%) من
إجمالي رصيد الاحتياطي، فضلاً عن زيادة
رصيد الاحتياطي من المصارف الأهلية بنسبة
(17.8%) والتي تشكّل (11.9%) من إجمالي
رصيد الاحتياطي وهذا ناجم عن إعادة نسبة
الاحتياطي الإلزامي إلى (15%) بدلاً من
(13%) في 2021/6/14 فضلاً عن زيادة

1. القدرة الرأسمالية

سجل إجمالي رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق في الفصل الثاني لعام 2022 ارتفاعاً بنسبة (3.3%) لتبلغ (17.6) ترليون دينار مقابل (17.0) ترليون دينار للفصل ذاته من العام السابق.

حيث بلغت نسبة مساهمة رؤوس أموال المصارف الاهلية (74.3%) من إجمالي رؤوس أموال المصارف، فيما بلغت نسبة مساهمة رؤوس أموال المصارف الحكومية (25.7%).

ويُعزى ذلك إلى ارتفاع رؤوس أموال المصارف الحكومية بنسبة (8.9%) نتيجة قيام مجلس الوزراء بإصدار قرارات تخص زيادة رأسمال كلٍّ من المصرف الصناعي والزراعي في نهاية عام 2021، فيما ارتفعت رؤوس أموال المصارف الاهلية بنسبة (1.5%)، وذلك استجابةً لقرار البنك المركزي الخاص بالزام المصارف برفع رؤوس أموالها إلى (250) مليار دينار.

2. الودائع المصرفية

ارتفع رصيد الودائع لغاية الفصل الثاني من عام 2022 بنسبة (19.9%) لتبلغ (104.3) ترليون دينار مقابل (87.0) ترليون دينار لذات الفصل من العام السابق، إذ ارتفعت كلٌّ من (الودائع الجارية، التوفير، الثابتة) بنسبة (19.7%)، (17.6%)، (24.4%) على

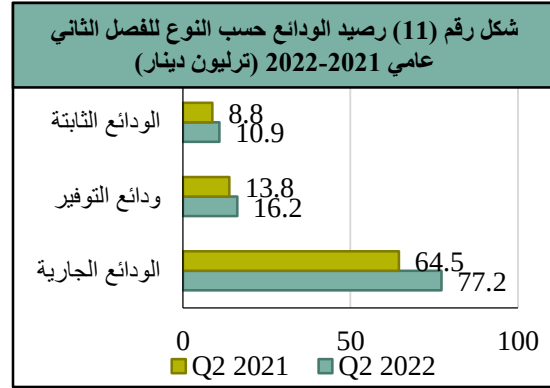
التوالي، أما بالنسبة لهيكل الودائع فلا تزال الودائع الجارية مهيمنة على إجمالي الودائع، حيث بلغت نسبة المساهمة (74%) فيما بلغت مساهمة ودائع التوفير والثابتة (15.6%)، (10.4%) على التوالي.

أما على مستوى القطاع، فقد ارتفع رصيد الودائع لدى الحكومة المركزية بنسبة (35.1%) ويُعزى هذا إلى تحسن أسعار النفط الخام الذي انعكس على إيرادات الحكومة المركزية، كما ارتفع رصيد الودائع لدى القطاع الخاص بنسبة (25.7%) نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة على الإيداع، فضلاً عن زيادة مبالغ المبادرات الممنوحة التي تتطلب فتح حساب للزبون بغية إيداع قرض المبادرة فيه قبل استغلاله من قبل الزبون.

من جانب آخر كان أثر التوطين واضح على رصيد الودائع الجارية للقطاع الخاص. كما انخفض أيضاً رصيد ودائع المؤسسات العامة بشكل ملحوظ بنسبة (2.2-%)، بينما شكّلت ودائع الحكومة المركزية وودائع المؤسسات العامة وودائع القطاع الخاص ما نسبته (29.3%)، (24.1%) و(46.6%) من إجمالي الودائع على التوالي، كما في الشكل رقم (11).

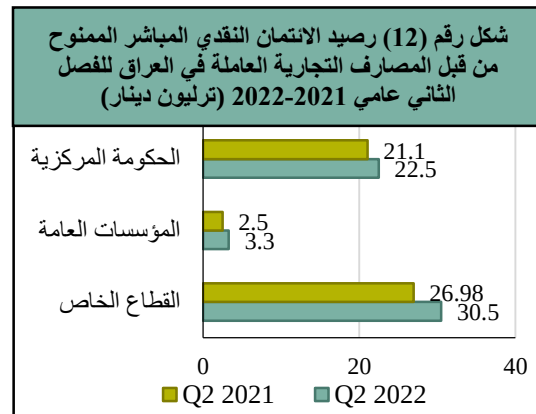
احتل القطاع الخاص المرتبة الأولى من حيث نسبة مساهمته في إجمالي الائتمان الممنوح وبنسبة (54.1%) مقابل (40%) لقطاع الحكومة المركزية و(5.9%) لقطاع المؤسسات العامة.

كما ارتفع رصيد الحسابات الجارية (المكشوفة) بنسبة (102.4%)، ويُعزى هذا إلى ارتفاعه في كُلٍّ من القطاع الخاص والحكومة المركزية بنسبة (16%)، (720.6%) على التوالي، وسجل رصيد القروض والسلف ارتفاعاً بنسبة (8.4%)، ويُعزى هذا إلى ارتفاعه في كُلٍّ من القطاع الخاص والمؤسسات العامة بنسبة (17.8%)، (33.1%) على التوالي، بينما سجل رصيد الديون المتأخرة التسديد نهاية هذا الفصل انخفاضاً بنسبة (7.4%-)، إذ بلغت قيمتها (4.3) ترليون دينار مقابل (4.7) ترليون دينار لنفس الفصل من العام السابق، نتيجة قيام المصارف بأخذ ضمانات أكثر فضلاً عن ارتفاع قروض التوطين، كما انخفض رصيد الأوراق التجارية المخصصة بنسبة (66.6%-)، قياساً بالفصل الثاني 2021، نتيجة انخفاضها لدى القطاع الخاص والحكومة المركزية بنسبة (66.4%-)، (100%-) على التوالي، كما في الجدول رقم (6).



3. الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية

سجل رصيد الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف العاملة في العراق نهاية الفصل الثاني 2022 ارتفاعاً بنسبة (11.1%) ليبلغ (56.3) ترليون دينار مقابل (50.7) ترليون دينار قياساً بذات الفصل من العام السابق ويُعزى ذلك إلى ارتفاع كُلٍّ من رصيد الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص والمؤسسات العامة والحكومة المركزية بنسبة (13.0%) و (29.9%) و (6.5%) على التوالي مقارنة بالفصل الثاني من عام 2021 كما في الشكل رقم (12)

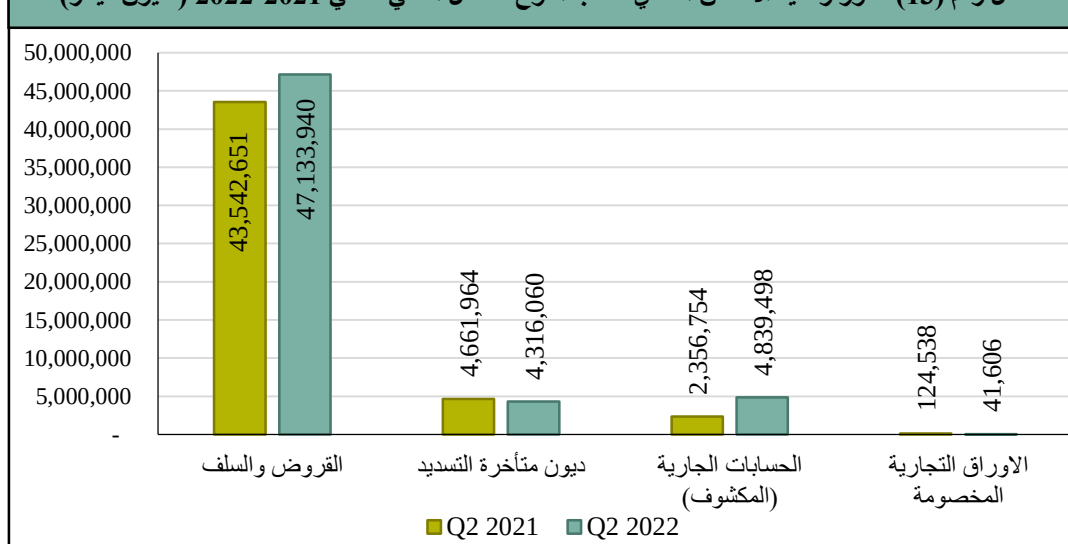


جدول رقم (6) رصيد الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب النوع والقطاع للفصل الثاني عامي 2021-2022

(مليون دينار)

القروض والسلف		ديون متأخرة التسديد		الحسابات الجارية (المكشوف)		الاوراق التجارية المخصصة		
Q2 2022	Q2 2021	Q2 2022	Q2 2021	Q2 2022	Q2 2021	Q2 2022	Q2 2021	
20,130,313	20,867,232	0	0	2,411,857	293,917	0	878	الحكومة المركزية
3,138,314	2,358,588	76,640	77,748	90,442	107,542	0	0	المؤسسات العامة
23,934,987	20,316,831	4,239,420	4,584,216	2,267,525	1,955,295	41,606	123,660	القطاع الخاص
47,203,614	43,542,651	4,316,060	4,661,964	4,769,824	2,356,754	41,606	124,538	المجموع
42.7	47.9	0	0	49.8	12.5	0	0.7	مساهمة الحكومة المركزية %
6.7	5.4	1.8	1.7	1.9	4.6	0	0	مساهمة المؤسسات العامة %
50.6	46.7	98.2	98.3	48.3	82.9	100	99.3	مساهمة القطاع الخاص %

شكل رقم (13) تطوّر رصيد الائتمان النقدي حسب النوع للفصل الثاني عامي 2021-2022 (مليون دينار)



4. أسعار الفائدة

تعد العلاقة بين سعر الفائدة والتضخم من أكثر العلاقات الاقتصادية تشابكاً، إذ أن ارتفاع مُعدّل التضخم يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي، لذا يحاول المقرضين رفع سعر الفائدة الاسمي بغية المحافظة على نفس العائد الحقيقي، في ذات الوقت تقوم السلطات باستخدام سعر فائدة السياسة لمعالجة مُعدّلات التضخم المرتفعة. شهد مُعدّل الفائدة الحقيقي على الإيداع ارتفاعاً

خلال الفصل الثاني 2022 ليبلغ (0.2%-) مقابل (1.2%-) لنفس الفصل من العام السابق. يعد الإيداع من قبل الجمهور في العراق قليلاً قياساً بالدول الأخرى نتيجة انخفاض ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي لذا فإن ارتفاع الفائدة الحقيقي سوف يؤثر بشكل أكبر ممّا يزيد من ارتفاع الودائع لدى القطاع المصرفي، بالرغم من ذلك تحتاج المصارف إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات لجذب

جدول رقم (7) أسعار الفائدة للفصل الثاني عامي 2021-2022 (%)

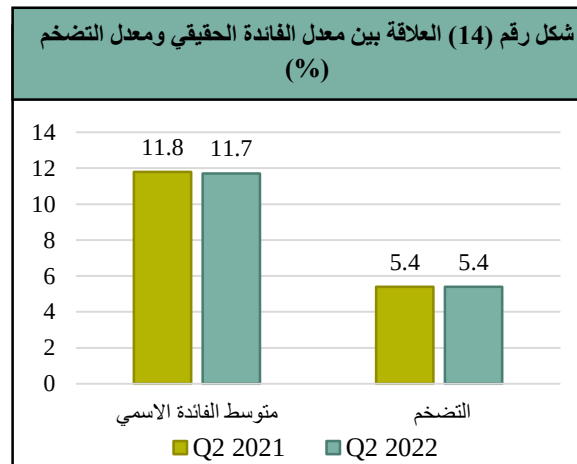
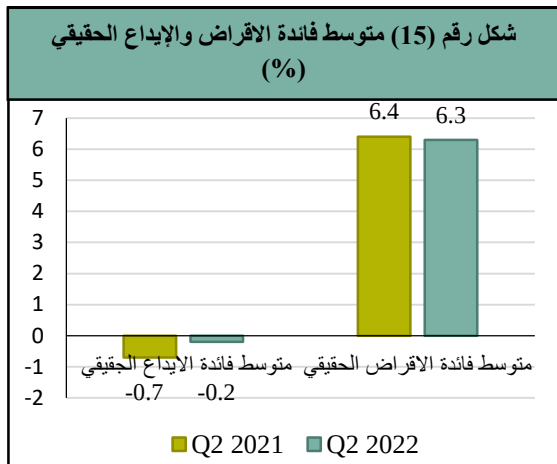
الفترات	Q2 2021	Q2 2022
متوسط الفائدة على الودائع لمدة سنة	4.7	5.2
متوسط فائدة الاقراض قصير الاجل	11.8	11.7
معدل التضخم	5.9	5.4
متوسط فائدة الإيداع الحقيقي	-1.2	-0.2
متوسط فائدة الاقراض الحقيقي	5.9	6.3

سعر الفائدة :- يعتبر سعر الفائدة أحد أهم أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية للتحكم في الدورات الاقتصادية حيث تعتبر معدلات الفائدة من أكثر العوامل تأثيراً في أسعار صرف العملات حيث تؤثر بشكل مباشر على العرض والطلب على العملة وقد اتجهت اغلب البنوك المركزية العالمية للحد من التضخم إلى رفع سعر الفائدة حيث قرر الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي زيادة سعر الفائدة الرئيس في الولايات المتحدة ولحقته البنوك المركزية العالمية باعتماد القرار، حيث أعلن الاحتياطي الفيدرالي أنه سيكون هناك المزيد من الزيادات في المستقبل وإن معدل الفائدة للفيدرالي الأمريكي بلغ (4%) تلاه بنك كندا (3.75%)، كما أن سعر الفائدة لبنك انكلترا بلغ (3%) بعد رفعه بمقدار نصف نقطة مئوية، ويمكن القول بشكل عام إن ارتفاع أسعار الفائدة يزيد من قيمة عملتها حيث أن رفع سعر الفائدة يجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

المودعين بغية توفير الغطاء اللازم لمنح الائتمان.

أمّا فيما يخص الإقراض فإن معدل فائدة الاقراض الحقيقي قصير الاجل قد ارتفع خلال الفصل الثاني 2022 ليلبلغ (6.3%) مقابل (5.9%) لنفس الفصل من العام السابق بسبب انخفاض معدل التضخم، حيث أن معدلات التضخم المنخفضة تؤدي إلى انخفاض معدلات التكلفة على أسعار الفائدة وهذا بدوره سيؤدي إلى قيام المصارف بخفض أسعار الفائدة جزاء ارتفاع العوائد المتأتية منها، وفي العراق يؤثر التضخم بالإضافة إلى عوامل أخرى في أسعار فائدة الاقراض، وبالرغم من ذلك انخفضت أسعار الفائدة الاسمية خلال الفصل الثاني عام 2022 لتبلغ (11.7%) مقابل (11.8%) لذات الفصل من العام السابق، نتيجة انخفاض التضخم من (5.9%) إلى (5.4%).

فيما انخفض معامل الانتشار الذي بلغ (6.5%) في الفصل الثاني من عام 2022 مقارنة بـ (7.1%) لذات الفصل من العام السابق، إلا أنها تبقى أعلى من النسبة المعيارية البالغة (3-4%).



المحلي الإجمالي مشيراً إلى أن هناك بعض القروض التي وفرها البنك المركزي تمنح من دون فائدة، بل مقابل عمولة إدارية فقط وأن مبادرة الـ (1) ترليون دينار أسهمت في خلق آلاف فرص العمل وتمويل ما يقارب من (3) آلاف وحدة سكنية في عموم العراق وقد تجاوزت نسبة تنفيذها (90%) ممّا دعانا لزيادة مبلغها بـ (1) ترليون دينار إضافي، وقد أعلن البنك المركزي العراقي استمراره بتوفير التمويل اللازم لمبادراته التنموية ورفع المبالغ المالية الخاصة بها لتصل إلى (18) ترليون دينار، وتأتي هذه الزيادة في مبالغ التخصيصات المالية استجابة للنجاح الذي تحقق في المبادرات التنموية التي أطلقها البنك المركزي العراقي في تمويل مشاريع القطاع الخاص المختلفة وقروض الإسكان وإن هذه الزيادة ستساهم بتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج المحلي وتقليل البطالة عبر توفير فرص العمل، فضلاً عن المساهمة في دعم الجهود الحكومية المختلفة لمواجهة التغيرات المناخية.

5. مبادرات البنك المركزي العراقي

أطلق البنك المركزي العراقي مبادرات إقراضية متعددة بغية تحفيز النشاط الاقتصادي في ظروف مرّ بها البلد بأزمة مزدوجة تمثلت بانخفاض أسعار النفط وتوجه جهود الحكومة لتمويل الجهد الحربي لمواجهة الارهاب (داعش)، وقد هدفت هذه المبادرات لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومبادرة المشاريع الكبيرة البالغة (5) ترليون دينار لتمويل المصارف المتخصصة و(1) ترليون دينار للمصارف التجارية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقد جرت عدة تعديلات على هذه المبادرات لتتواءم مع التطورات الاقتصادية التي شهدتها البلد، إذ تمّ إضافة (3) ترليون دينار لدعم القطاع العقاري ومبادرة تمويل الطاقة النظيفة بمبلغ (1) ترليون دينار ليصبح إجمالي المبالغ المخصصة للمبادرات التنموية أكثر من (15) ترليون دينار عراقي، حيث أن مبادرات البنك المركزي الإقراضية أسهمت في دعم قطاعات الصناعة والزراعة والإسكان والتجارة، وأسهمت بنسبة مهمة في الناتج

- المبادرات الممنوحة للمصارف المتخصصة
لغاية 2022/6/30

بلغ إجمالي المبلغ المخصص للمبادرتين القديمة والجديدة (11,782,000) مليون دينار، بينما بلغ إجمالي المبلغ الممنوح للمبادرتين (7,073,372) مليون دينار وتوزعت بين المصرف الزراعي، المصرف العقاري، صندوق الاسكان، المصرف الصناعي حيث تساوى المصرف العقاري وصندوق الاسكان بالمبلغ المخصص للمبادرتين حيث بلغت (5) ترليون دينار وكذلك بالنسبة للفائدة السنوية حيث بلغت (4%) مناصفة بين البنك المركزي والمصرف واصبحت الآن عمولة إدارية بنسبة (5%) موزعة بواقع (1%) لصالح البنك المركزي و (4%) لصالح المصرف

العقاري وصندوق الإسكان واحتل المصرف العقاري المرتبة الأولى من حيث المبلغ الممنوح الذي بلغ (3,659,414) مليون دينار تلاها صندوق الاسكان وبلغ (3,084,000) مليون دينار، وقد بلغت نسبة الممنوح إلى المخصص للمصرف العقاري نسبة (73%) وهي النسبة الأكبر ولصندوق الاسكان بلغ (62%) تلاها المصرف الصناعي والزراعي بنسبة (20%) و (13%) على التوالي، وبلغت نسبة الفائدة للمصرف الزراعي (4%) مناصفة بين البنك المركزي والمصرف، أما بالنسبة للمصرف الصناعي فقد بلغت الفائدة السنوية (4%) مناصفة بينه وبين البنك المركزي، والآن أصبحت النسبة من (3%) إلى (4%) سنوياً.

جدول رقم (8) المبادرات البنك المركزي الممنوحة للمصارف المتخصصة لغاية 2022/6/30

(مليون دينار)

اسم المصرف	إجمالي المبلغ المخصص للمبادرتين	إجمالي المبلغ الممنوح للمبادرتين	نسبة الممنوح إلى المخصص
المصرف الزراعي	422,519	55,076	13%
المصرف العقاري	5,000,000	3,659,414	73%
صندوق الاسكان	5,000,000	3,084,000	62%
المصرف الصناعي	1,359,481	274,882	20%
المجموع	11,782,000	7,073,372	60%

- مبادرات المصارف التجارية:-

قام البنك المركزي بتمويل المشروعات الكبيرة (الاكثر من 20 مليار دينار) بتخصيص مبلغ (2) ترليون دينار لجميع المصارف وبلغ المبلغ الممنوح لمصرف الرشيد (17,500) مليون دينار، ومن الجدير بالذكر لم تقدم لبقية

المصارف (المصرف الزراعي، المصرف العقاري، المصرف الصناعي، المصرف العراقي للتجارة، مصرف الرافدين، مصرف النهرين الاسلامي) على هذه المبادرة لغاية نهاية الفصل الثاني 2022.

جدول رقم (9) مبادرات المصارف التجارية

(مليون دينار)

اسم المصرف	المبلغ الممنوح	المبلغ المخصص لجميع المصارف
المصرف الزراعي		2,000,000
المصرف العراقي		
المصرف الصناعي		
المصرف العراقي التجاري		
مصرف الرشيد	17,500	
مصرف الرافدين		
مصرف النهرين الاسلامي		
المجموع	17,500	2,000,000

أما المتبقي (999,824) مليار دينار، وبلغت النسبة الممنوحة (0.02%). وتعد هذه النسبة منخفضة جداً نتيجة انخفاض وعي الجمهور بأهمية هذا النوع من الطاقة.

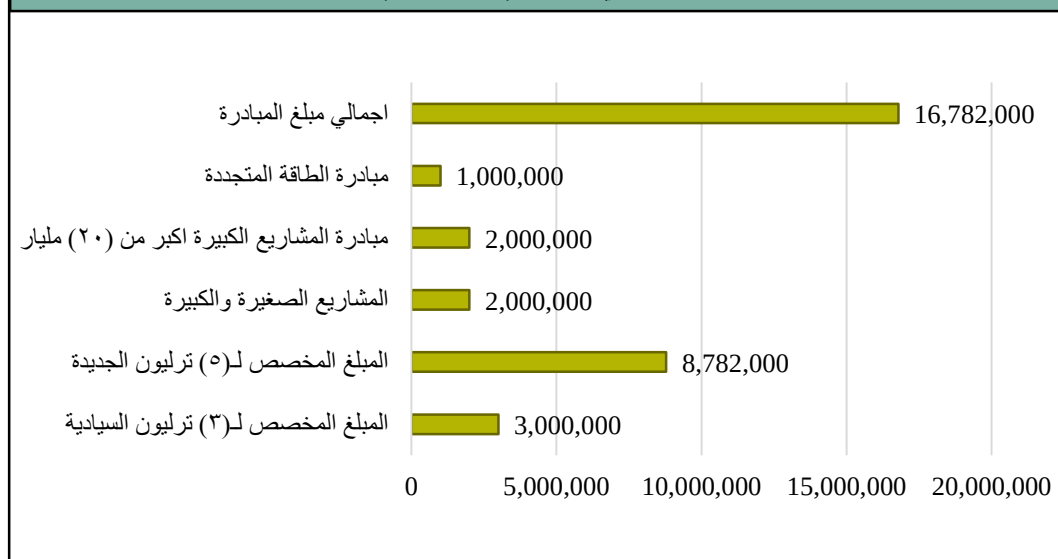
- مبادرات الطاقة المتجددة (1) ترليون دينار:-
مبادرة البنك المركزي لتمويل الطاقة المتجددة، حيث بلغ المبلغ المخصص لها (1) ترليون دينار وبلغ الممنوح منها (176) مليون دينار

جدول رقم (10) مبادرات الطاقة المتجددة

(مليون دينار)

المبلغ المخصص	المبلغ الممنوح	المبلغ المتبقي	النسبة الممنوحة
1,000,000	176	999,824	0.02%

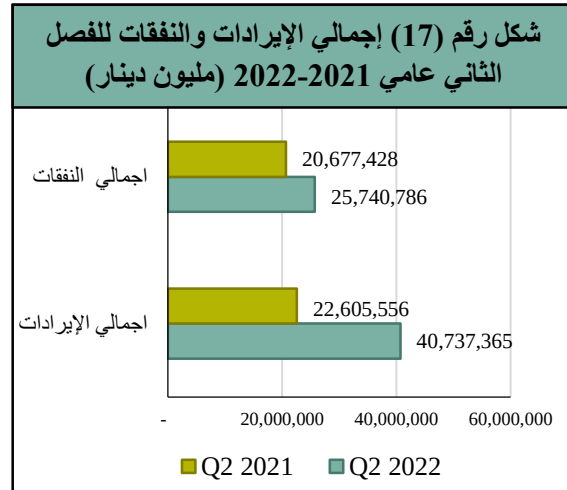
شكل رقم (16) المبالغ المخصصة لمبادرة البنك المركزي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة للمصارف العاملة في العراق (مليون دينار)



1. الموازنة العامة

الإيرادات العامة بلغت (95.7%) خلال عام 2022 مقارنة بعام 2021 بلغت (92.8%)، بينما حققت حصة الموازنة من أرباح القطاع العام أعلى مُعدّل نمو (596.9%)، ويُعزى ذلك إلى التحسن الذي شهدته الشركات نتيجة بداية التعافي من كورونا ولا سيّما الشركات النفطية، فيما احتلت الإيرادات الرأسمالية المرتبة الثالثة في مُعدّلات النمو حيث ارتفعت بنسبة (67.3%)، كما بلغ مُعدّل نمو الرسوم (35.3%)، بينما انخفضت الضرائب بشقيها الضرائب على الدخل والضرائب السلعية ورسوم الإنتاج بنسبة (1.58%)، (3.03%-) على التوالي، حيث يتصف النظام الضريبي بالضعف كونه لم يحقق زيادة في الحصيلة الضريبية وبالتالي زيادة مساهمتها في الإيرادات العامة، كما انخفضت كُلياً من الإيرادات التحويلية والإيرادات الأخرى بنسبة (59.4%-) و (9.5%-) على التوالي.

سجّلت الموازنة العامة خلال هذا الفصل ارتفاعاً ملحوظاً في جانبي الإيرادات والنفقات بنسبة (80.2%) و (24.5%) على التوالي، ويُعزى ارتفاع الإيرادات إلى تحسن الاقتصاد العالمي الناجم عن التعافي بعد أزمة كورونا، فيما يُعزى ارتفاع النفقات إلى ارتفاع النفقات الجارية بنسبة (13.3%) نتيجة زيادة معظم فقراته فضلاً عن ارتفاع الإنفاق الاستثماري بنسبة (712.6%) وفيما يأتي توضيح مفصل لأهم فقرات الموازنة.



1.1 الإيرادات العامة

سجّلت الإيرادات العامة للفصل الثاني من عام 2022 ارتفاعاً بنسبة (80.2%) والتي بلغت قيمتها (40.7) ترليون دينار مقابل (22.6) ترليون دينار للفصل المماثل من العام السابق، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع الإيرادات النفطية بنسبة (86.0%) من جزاء الارتفاع في أسعار النفط، وان مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي

جدول رقم (11) الإيرادات العامة للفصل الثاني عامي 2021-2022

(مليون دينار)

الإيرادات	Q2 2021	Q2 2022	معدل النمو %	نسبة المساهمة 2022 %
الإيرادات النفطية والثروات المعدنية	20,973,401	39,000,464	85.95	95.74
الضرائب على الدخول والثروات	637,085	627,037	-1.58	1.54
الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج	332,310	322,253	-3.03	0.79
الرسوم	237,350	321,199	35.33	0.79
حصة الموازنة من أرباح القطاع العام	21,317	148,548	596.9	0.36
الإيرادات الرأسمالية	9,238	15,458	67.33	0.04
الإيرادات التحويلية	110,325	44,793	-59.40	0.11
إيرادات أخرى	284,531	257,613	-9.46	0.63
المجموع	22,605,556	40,737,365	80.2	100

ونلاحظ من الجدول رقم (11) هيمنة الإيرادات النفطية على إجمالي الإيرادات في الوقت الذي يشكل جميع أنواع الإيرادات أقل من (5%) مما يضعف قوة السياسة المالية كأداة سائدة للسياسة النقدية في مواجهة الضغوط التضخمية.

1.2 النفقات العامة

سجل الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري نمواً خلال هذا الفصل، حيث ارتفعت النفقات الجارية بنسبة (13.3%) مقارنة بذات الفصل من العام السابق، ويُعزى هذا إلى ارتفاع كُلف من الرعاية الاجتماعية والرواتب والاجور بنسبة (22.3%)، (9.9%) على التوالي، وهذا ناجم

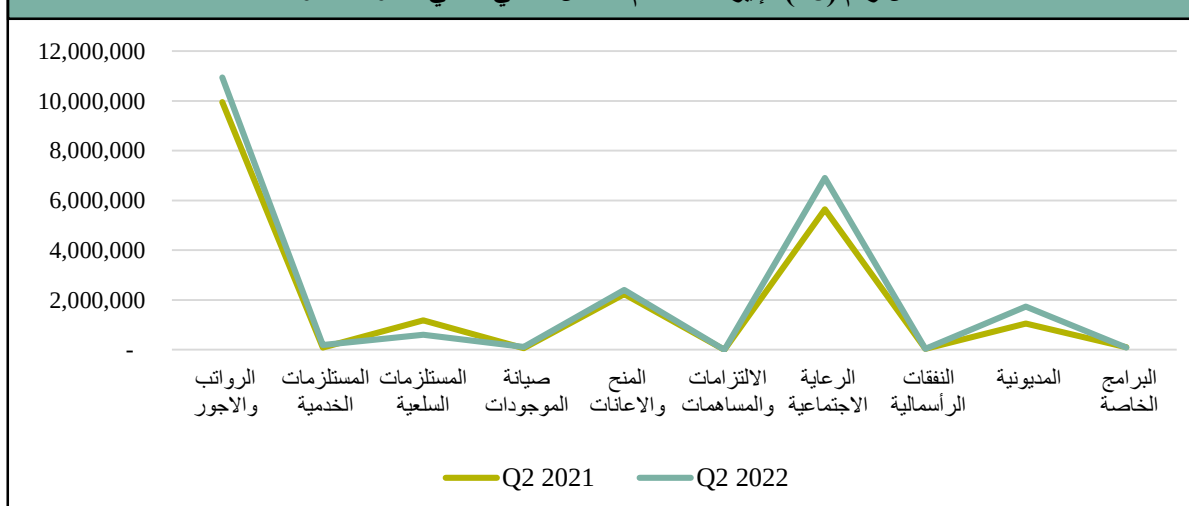
عن ارتفاع تخصيصاتها في قانون موازنة عام 2021 فضلاً عن انها سَجَلًا أعلى نسبة مساهمة من إجمالي الإنفاق الجاري، إذ شكّلت الرواتب والاجور نسبة (47.5%) ونسبة (30%) للرعاية الاجتماعية، أمّا فيما يخص نسب نمو باقي فقرات الإنفاق، فقد سَجَلَت الالتزامات والمساهمات أعلى نسبة نمو بلغت (622.4%)، فيما سَجَلَت كُلف من المستلزمات السلعية والبرامج الخاصة مُعدّلات نمو سالبة بلغت (48.5%-) و (7.1%-) على التوالي، كما موضح في الجدول رقم (12).

جدول رقم (12) النفقات الجارية للفصل الثاني عامي 2021-2022

(مليون دينار)

النفقات الجارية	Q2 2022	Q2 2021	معدل النمو %	نسبة المساهمة % 2022
الرواتب والاجور	10,946,630	9,957,682	9.9	47.5
المستلزمات الخدمية	191,080	82,723	130.99	0.82
المستلزمات السلعية	605,644	1,176,840	-48.54	2.62
صيانة الموجودات	117,538	65,882	78.41	0.51
المنح والاعانات	2,404,808	2,238,063	7.45	10.43
الالتزامات والمساهمات	1,777	246	622.4	0.01
الرعاية الاجتماعية	6,904,431	5,643,470	22.34	30.0
النفقات الرأسمالية	36,200	30,991	16.81	0.15
المديونية	1,741,269	1,048,353	66.10	7.55
البرامج الخاصة	94,089	101,239	-7.10	0.41
المجموع	23,043,466	20,345,489	13.3	100

شكل رقم (18) الإيرادات العام للفصل الثاني عامي 2021-2022



المساهمة لتبلغ (53.6%) ونسبة نمو بلغت (1007.3%)، فيما احتلت كُلي من قطاع النقل والقطاع الصناعي المرتبة الثانية والثالثة على التوالي بنسبة مساهمة (30.3%)، (9.1%) بمعدل نمو (1444.4%)، (116.2%) على التوالي، فيما احتل كُلي من (قطاع تربية وقطاع الزراعة) نسبة مساهمة متدنية لتبلغ (5.5%)، (1.5%)، إلا أنها سجلت معدلات نمو مرتفعة بلغت (712.6%)، (311.5%) على التوالي.

بالمقابل ارتفعت النفقات الاستثمارية بنسبة (713%) لعام 2022 مع العرض إن الشق الاستثماري هو الإنفاق الذي يحرك الطلب على موارد السوق الإنتاجية وتحديداً سوق العمل والمهارات البشرية الذي يزيد في الوقت نفسه من نمو الدخل الوطني بآليات يطلق عليها (المعجل الاقتصادي)، إلا أنه لا يزال يشكل نسب منخفضة من إجمالي الإنفاق العام حيث بلغت نسبة مساهمته (10.5%) وقد احتل قطاع المباني المرتبة الأولى في نسبة

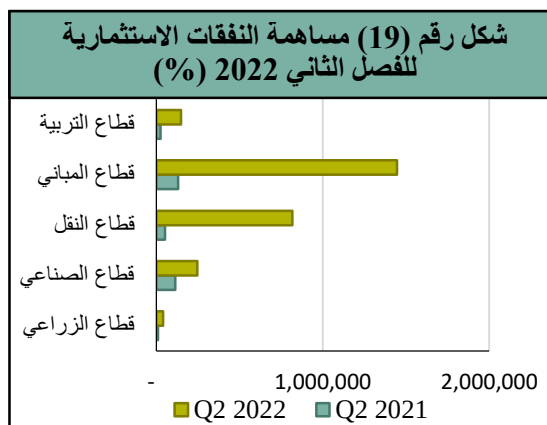
جدول رقم (13) النفقات الاستثمارية للفصل الثاني عامي 2021-2022

(مليون دينار)

النفقات الاستثمارية	Q2 2021	Q2 2022	معدل النمو %	نسبة المساهمة % Q2 2022
قطاع الزراعي	9,901	40,746	311.5	1.5
قطاع الصناعي	113,803	246,079	116.2	9.1
قطاع النقل والمواصلات	52,850	816,225	1444.4	30.3
قطاع المباني والخدمات	130,619	1,446,380	1007.3	53.6
قطاع التربية والتعليم	24,767	147,890	497.1	5.5
المجموع	331,940	2,697,320	712.6	100

من قبل البنك المركزي في السوق الثانوي وطرح سندات لصالح وزارة المالية في نهاية عام 2021 بغية تغطية عجز الموازنة لعام 2021، وعند تحليل هيكل الدين العام الداخلي نلاحظ انخفاض رصيد (حوالات الخزينة المخصصة من المصارف التجارية وقروض المؤسسات المالية) بنسبة (4.8-%)، (0.97-%) على التوالي، ويُعزى ذلك إلى قيام وزارة المالية بتسديد جزء من قرض مصرفي الرشيد والرافدين بمبلغ (200) مليار دينار فضلاً عن ارتفاع سندات التسليم الآجل الوطنية، ومستحقات الفلاحين، وسندات بناء بنسبة (111.8-%)، كما في الشكل رقم (21).

نلاحظ ممّا سبق ان مُعدّلات نمو الإنفاق الاستثماري مرتفعة بشكل ملحوظ لجميع فقراته مقارنة بذات الفصل من العام السابق، ممّا يدل على ان هناك العديد من المشاريع كانت ذات نسب انجاز مرتفعة لذلك تمّ شمولها بقانون الإدارة المالية لعام 2019 المعدّل.



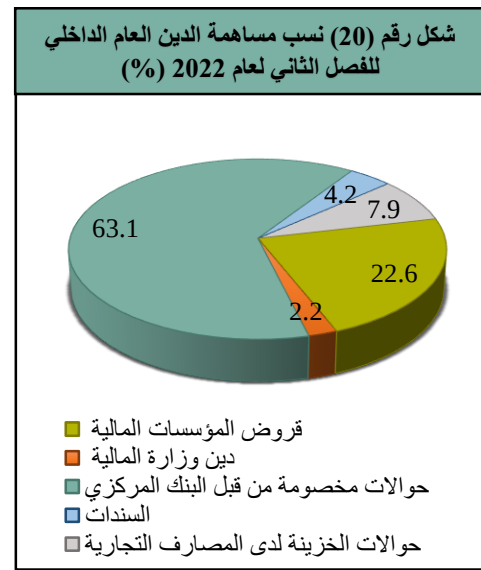
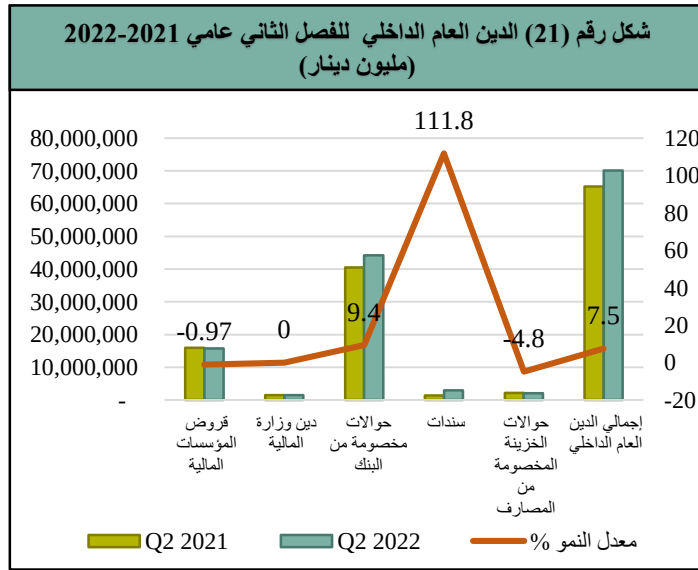
2. الدين العام الداخلي

سجّل رصيد الدين العام الداخلي في الفصل الثاني لعام 2022 ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة (7.5%) ليبلغ (70.1) ترليون دينار مقابل (65.2) ترليون دينار لذات الفصل من العام السابق، ويُعزى هذا الارتفاع إلى خصم حوالة

جدول رقم (14) الدين العام الداخلي للفصل الثاني عامي 2021-2022

(مليون دينار)

الدين العام الداخلي	Q2 2021	Q2 2022	معدل نمو %	نسبة المساهمة % 2022
قروض المؤسسات المالية	15,968,631	15,814,533	-0.97	22.6
دين وزارة المالية	1,555,519	1,555,519	0	2.2
حوالات مخصصة من قبل البنك المركزي	40,452,392	44,252,392	9.4	63.1
السندات	1,389,853	2,943,416	111.8	4.2
حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية	5,843,731	5,562,731	-4.8	7.9
إجمالي الدين العام الداخلي	65,210,126	70,128,591	7.5	100.0



1. حجم التجارة

سجل حجم التجارة الخارجية في العراق ارتفاعاً خلال الفصل الثاني من عام 2022 بنسبة (57.9%) حيث بلغ حجم التجارة (45,687) مليون دولار للفصل الثاني عام 2022 مقابل (28,828.9) مليون دولار لذات الفصل من العام 2021، ويُعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع الصادرات والاستيرادات معاً قياساً بذات الفصل من العام السابق بنسبة (71.8%)، (34.6%) على التوالي.

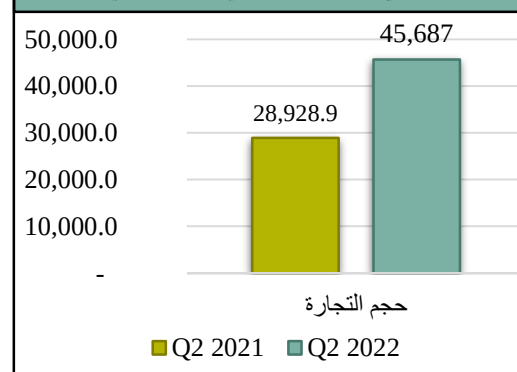
جدول رقم (15) حجم التجارة للفصل الثاني عامي 2022-2021

(مليون دولار)

معدل النمو (%)	Q2 2022	Q2 2021	
71.8	31,169.8	18,146.1	الصادرات
34.6	14,517.2	10,782.8	الاستيرادات
57.9	45,687	28,928.9	حجم التجارة

- الصادرات على أساس (FOB).
- الاستيرادات على أساس (CIF).

شكل رقم (22) حجم التجارة العراقية للفصل الثاني عامي 2022-2021 (مليون دولار)



1.1 الصادرات

شهد إجمالي الصادرات ارتفاعاً بنسبة (71.8%) خلال هذا الفصل لتبلغ (31,169.8) مليون دولار مقابل (18,146.1) مليون دولار في ذات الفصل عام 2021، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع صادرات النفط الخام بنسبة (72.47%) نتيجة تحسن أسعار النفط وارتفاع كميات المصدرة، أما على أساس نسبة المساهمة فقد استمرت صادرات النفط الخام بالهيمنة على هيكل الصادرات بنسبة مساهمة بلغت (94.79%) فيما شكّلت صادرات المنتجات النفطية نسبة (4.83%) وهذا يعني عدم استفادة العراق من القيمة المضافة المتحققة فيما لو تم تصنيع النفط الخام، فيما شكّلت الصادرات الأخرى نسب متدنية لا تتجاوز (0.38%) من إجمالي الصادرات ممّا يعزز صفة الريعية في الاقتصاد، من جانب آخر سجّلت كلّ من المنتجات النفطية والصادرات الأخرى ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة (56.9%) و (113.04%) على التوالي.

جدول رقم (16) أنواع الصادرات للفصل الثاني عامي 2021-2022

(مليون دولار)

أنواع الصادرات	Q2 2021	Q2 2022	معدل النمو %	نسبة المساهمة %
النفط الخام	17,130.9	29,546.4	72.47	94.79
المنتجات النفطية	960	1,505.8	56.85	4.83
الصادرات الأخرى	55.2	117.6	113.04	0.38
الصادرات الإجمالية	18,146.1	31,169.8	71.77	100

1.1 الاستيرادات

سجلت الاستيرادات ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة (34.6 %) خلال هذا الفصل، ويُعزى هذا الارتفاع إلى عودة الحياة تدريجياً إلى أوضاعها السابقة بعد أزمة كورونا مما أدى إلى ارتفاع جميع مكونات الاستيرادات بشقيها الحكومي والخاص وقد سجلت الاستيرادات الاستهلاكية أكبر معدل نمو ونسبة (62.9 %)، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع استيرادات القطاع الخاص بنسبة (18.4 %) فيما جاءت استيرادات المنتجات النفطية بالمرتبة الثانية ليسجل نمواً بنسبة (54.1 %) فيما احتلت الاستيرادات الرأسمالية المرتبة الثالثة لتسجل نمو بنسبة (21.5 %)، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع

استيرادات القطاع الحكومي بنسبة (114.6 %).

أما فيما يخص تحليل نسبة مساهمة هيكل الاستيرادات، نلاحظ أن الاستيرادات الرأسمالية تحتل المرتبة الأولى لتشكل (58.4 %)، فيما احتلت الاستيرادات الاستهلاكية المرتبة الثانية بنسبة مساهمة بلغت (30.5 %)، فيما جاءت استيرادات المنتجات النفطية المرتبة الثالثة ليشكل ما نسبته (10.0 %)، ومن خلال تتبع الهيكل نلاحظ حاجة البلد إلى السلع الرأسمالية نتيجة الظروف التي يمر بها البلد، بينما نلاحظه يستورد المشتقات النفطية التي من المفترض أن ينتجها نتيجة توفر المادة الأولية وتخفيض الكلف الإضافية على الدولة.

جدول رقم (17) أنواع الاستيرادات للفصل الثاني عامي 2021-2022

(مليون دولار)

أنواع الاستيرادات	Q2 2021	Q2 2022	معدل النمو %	نسبة المساهمة %
الاستيرادات الاستهلاكية	2,720.7	4,431.4	62.9	30.52
الاستيرادات الرأسمالية	6,973.9	8,474.9	21.5	58.38
استيرادات المنتجات النفطية	941.5	1,451.3	54.1	10.00
الاستيرادات الحكومية الأخرى	144.5	158	9.3	1.09
تكاليف الطبع	2.2	1.6	-27.3	0.01
الاستيرادات الإجمالية	10,782.8	14,517.2	34.6	100

2. ميزان المدفوعات

في ضوء ما متوفر من بيانات، أظهرت نتائج ميزان المدفوعات العراقي خلال الفصل الثاني 2022 فائضاً مقداره (8,607.0) مليون دولار، لقد أسهمت عدة عوامل في تحقيق هذا الفائض، والتي تنعكس من خلال استعراضنا لمكونات ميزان المدفوعات العراقي وعلى النحو الاتي: -

1.2 الحساب الجاري

يعكس مؤشر الحساب الجاري في ميزان المدفوعات سلوك الدولة من خلال الموازنة العامة للدولة وسلوك القطاع الخاص، ومن خلال البيانات المتاحة لدينا، سجل صافي الحساب الجاري فائضاً مقداره (15,398.8) مليون دولار خلال الفصل الثاني 2022، ونستعرض أدناه تفاصيل مكونات هذا الحساب وعلى النحو الاتي: -

1.1.2 الميزان التجاري

حقق الميزان التجاري خلال الفصل الثاني 2022 فائضاً بقيمة (18,830.2) مليون دولار، حيث سجلت الصادرات الكلية مبلغاً مقداره (31,169.8) مليون دولار بضمنها قيمة النفط الخام العيني المدفوع الى الشركات النفطية الأجنبية بقيمة (3174.2) مليون دولار، أما الاستيرادات الكلية فقد سجلت مبلغاً مقداره (14,517.2) مليون دولار على أساس سيف و(12,339.6) مليون دولار على أساس فوب، حيث تم استقطاع نسبة (15%)

من قيمة الاستيرادات الكلية عن تكاليف الشحن والتأمين لتحويلها من سيف الى فوب.

2.1.2 صافي حساب الخدمات

أظهر صافي حساب الخدمات خلال الفصل الثاني 2022 عجزاً مقداره (3,426.8) مليون دولار وجاء هذا العجز نتيجة زيادة المدفوعات البالغة (5,270.4) مليون دولار، أغلبها مدفوعات تتعلق بتكاليف الشحن والتأمين على الاستيرادات لتحويلها من سيف الى فوب ، إضافة إلى تكاليف السفر.

في حين بلغ جانب المقبوضات مبلغاً مقداره (1,843.6) مليون دولار تحقق أغلبها في بند السفر والذي يضم القادمين الى العراق من الرعايا العرب والأجانب لأغراض السياحة وزيارة العتبات المقدسة.

3.1.2 حساب الدخل الأولي

حقق صافي حساب الدخل الأولي خلال الفصل الثاني 2022 عجزاً بلغ (327.5) مليون دولار، وفيما يلي تفصيلاً لهذا الحساب:-

تعويضات العاملين: تمثل المبالغ المحولة من قبل العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لإقل من سنة. حقق صافي حساب تعويضات العاملين خلال الفصل الثاني 2022 فائضاً بلغ (18.1) مليون دولار.

دخل الاستثمار: حقق صافي حساب دخل الاستثمار عجزاً بلغ (345.6) مليون دولار

نتيجة لزيادة المدفوعات، أغبها مدفوعات تتعلق بأرباح الشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق المحولة الى الخارج.

5.1.2 حساب الدخل الثانوي

حقق صافي حساب الدخل الثانوي خلال الفصل الثاني 2022 فائضاً بلغ (322.9) مليون دولار، نتيجة زيادة المقبوضات البالغة (171.9) مليون دولار، تمثل أغلبها مساعدة مقدمة الى العراق من المنظمات الدولية كمساعدات إنسانية الى النازحين من المناطق الساخنة، أما جانب المدفوعات فقد سجل مبلغاً مقداره (2.1) مليون دولار، فيما حقق صافي التحويلات الخاصة فائضاً بقيمة (153.1) مليون دولار عن المساعدات العائلية المقدمة من قبل غير المقيمين الى ذويهم وتحويلات العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لأكثر من سنة.

2.2 الحساب الرأسمالي

حقق صافي الحساب الرأسمالي خلال الفصل الثاني 2022 عجزاً مقداره (9.5) مليون دولار. ويمثل هذا الحساب التحويلات الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الأصول الثابتة والمنح الرأسمالية المقدمة من قبل الحكومات والمنظمات الدولية.

3.2 الحساب المالي

حقق صافي الحساب المالي خلال الفصل الثاني 2022 مبلغاً مقداره (16,889.4)

مليون دولار، وقد ظهر هذا الحساب بإشارة موجبة نتيجة للتغيرات التي طرأت على كل من الأصول والخصوم المالية الخارجية، وفيما يلي استعراضاً لمكونات هذا الحساب:-

1.3.2 صافي الإستثمار المباشر

حقق صافي هذا الحساب خلال الفصل الثاني 2022 مبلغاً مقداره (632.6) مليون دولار، نتيجة الزيادة في الأصول المالية الخارجية بقيمة (82.0) مليون دولار، مع انخفاض في الخصوم المالية بقيمة (550.6) مليون دولار، عن تسديد الكلف الرأسمالية للحقول النفطية المقدمة من قبل مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق.

2.3.2 صافي استثمار الحافظة

حقق صافي استثمار الحافظة خلال الفصل الثاني 2022 مبلغاً مقداره (549.4) مليون دولار نتيجة الانخفاض في استثمارات المحفظة الاستثمارية للأوراق المالية لوزارة الدفاع بقيمة (549.5) مليون دولار، فيما حقق جانب المطلوبات انخفاضاً في الخصوم المالية بقيمة (0.1) مليون دولار للقطاعات الأخرى .

3.3.2 صافي الاستثمار الآخر

حقق صافي الاستثمار الآخر خلال الفصل الثاني 2022 ، فائضاً مقداره (8,199.2) مليون دولار، نتيجة زيادة الأصول المالية

ميزان المدفوعات أو لم تُغطَّ بالكامل لعدم توافرها من المصدر، أو قد تكون هناك قيود مدينة قدرت أكثر.

للقطاع الرسمي وشركات الإيداع الأخرى بقيمة (4,113.1 ، 2,251.0) مليون دولار مع انخفاض في صافي الودائع في الخارج بقيمة (126.2)، فيما حقق جانب المطلوبات لهذا الحساب انخفاض في الخصوم المالية بقيمة (2057.7) مليون دولار نتيجة انخفاض التزامات الحكومة تجاه مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق بقيمة (680.0) مليون دولار والمسحوب من القروض الخارجية الممنوحة للعراق البالغة (1068.9) مليون دولار، فيما بلغت تسديدات الأقساط عن هذه القروض قيمة مقدارها (308.8) مليون دولار، وحققت الخصوم المالية لشركات الإيداع الأخرى ارتفاعاً مقداره (96.4) مليون دولار.

4.3.2 الأصول الاحتياطية (الاحتياطيات

الرسمية)

حققت الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال الفصل الثاني 2022، ارتفاعاً بلغ (8607.0) مليون دولار، نتيجة ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية من الذهب النقدي والسندات الخارجية.

4.2 فقرة صافي السهو والخطأ

حققت فقرة صافي السهو والخطأ خلال الفصل الثاني 2022، مبلغاً قدره (1500.1) مليون دولار، وقد ظهرت هذه الفقرة بإشارة موجبة مما يعني إن هناك معاملات دائنة لم تسجل في

نظام المدفوعات العراقي

يعد نظام تسوية المدفوعات وسيلة فعّالة للاقتصاد بالنقد ورأس المال فضلاً عن أهمية في اختيار درجة السيولة التي يحتفظ بها وفي أي وقت وهي مسألة مهمة بالنسبة للبنك المركزي، وفيما يلي عرض لأهم تطوّرات نظام المدفوعات للفصل الثاني عام 2022.

- بلغت التحويلات بالدينار العراقي في نظام (RTGS) (56,131,787) مليون دينار، بينما بلغ عدد التحويلات بالدولار الامريكي (2,319,198,686) دولار.

- بلغت التحويلات بالدينار العراقي في نظام (C-CAH) بالنسبة للصكوك الالكترونية (CH) بلغ (7,633,759) مليون دينار، أمّا أوامر الدفع الدائنة (CT) بلغت (8,196,755) مليون دينار.

- أمّا فيما يخص عدد التحويلات بالدولار الامريكي بالنسبة للصكوك الالكترونية (CH) بلغ (40,134,719) دولار، وأوامر الدفع الدائنة (CT) بلغت (63,837,539) دولار.

بلغ عدد التحويلات بالدينار العراقي في نظام (IBCS) بالنسبة لأوامر الدفع الدائنة (CT) (13,566,944) مليون دينار، أمّا الصكوك الالكترونية CH (5,767,491) مليون دينار.

- أمّا فيما يخص عدد التحويلات بالدولار الامريكي بالنسبة لأوامر الدفع الدائنة (CT) بلغت (49,866,146) دولار، أمّا

الصكوك الالكترونية (CH) فبلغت (7,459,567) دولار

- بلغ عدد التحويلات بالدينار العراقي في نظام (IRPSI) فيما يخص التحويلات المالية عن طريق البطاقات المحلية (2,422,721) مليون دينار، بينما بلغ عدد التحويلات بالدولار الامريكي (1,465,478) دولار.

- أمّا فيما يخص التحويلات المالية عن طريق الهاتف النقال فقد بلغ عدد التحويلات بالدينار العراقي لكلّ من (زين كاش، ناس باي، آسيا حوالة) (198,502,664) مليون دينار، (18,885,928) مليون دينار، (23,218,032) مليون دينار على التوالي.

جدول رقم (18) نظام المدفوعات العراقي للفصل الثاني 2022

اسم النظام	عدد التحويلات بالدينار العراقي (مليون دينار)	عدد التحويلات بالدولار الامريكي (دولار)
نظام RTGS	56,131,787	2,319,198,686
نظام C-CAH		
أ- أوامر الدفع الدائنة CT	8,196,755	63,837,539
ب- الصكوك الالكترونية CH	7,633,759	40,134,719
نظام IBCS		
أ- أوامر الدفع الدائنة CT	13,566,944	49,866,146
ب- الصكوك الالكترونية CH	5,767,491	7,459,567
نظام IRPSI		
أ- التحويلات المالية عن طريق البطاقات المحلية	2,422,721	1,465,478
ب- التحويلات المالية عن طريق الهاتف النقال:		
1- زين كاش	198,502,664	
2- ناس باي	18,885,928	
3- آسيا حوالة	23,218,032	